2022/05/16

ملاحظات اتحاد شركات الاستثمار على القرار رقم (57) لسنة 2022 بشأن الصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة للشركات الخاضعة لأحكام الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات)

إن لكل تشريع تكلفة مالية تتكبدها الشركات للالتزام به، فمنذ صدور اللائحة التنفيذية للقانون، وما لحقها من تعديلات متعددة، زادت تكلفة الالتزام وأصبحت عبئاً على كاهل الشركات والمساهمين، ولقد رأى الاتحاد نهج بعض الشركات لتجنب هذه التكلفة اتجاه الانسحاب الاختياري من البورصة، ذلك بعد أن أصبحت تكلفة الالتزام تشكل مخاطر على استمرارية الشركات وأرباح المساهمين.

ونذكر من تلك الاعباء فرض تعيين مقيم أصول أو مستشار استثمار عند التعامل مع طرف ذو علاقة، ومنها الشركات التابعة، إذا بلغ حجم التعامل 10% فأكثر من إجمالي أصول الشركة، بل، جاء قرار هيئة أسواق المال رقم 57 لسنة 2022، بزيادة في تلك الأعباء عندما خفض الحد الأدنى لحجم التعامل إلى 5% أو ما هو ادنى، وترتب على ذلك أن تكلفة تلك الترتيبات ارتفعت بإضافة اتعاب مقيم الأصول أو مستشار الاستثمار، ليس هذا فحسب، بل امتد تنفيذ هذه الترتيبات والصفقات إلى بعد اعداد وإصدار التقرير وعرضه على الجمعية العامة أو مجلس الإدارة حسب الأحوال، مما أصبح عائقاً للإدارة وزيادة للإجراءات وضياع للصفقات، وبشكل يؤثر سلباً على الشركات والمساهمين، خاصة عند تعامل الشركات مع شركاتها التابعة.

لما سبق اقترح الاتحاد على هيئة أسواق المال أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتخفيف الأعباء المالية للالتزام على كاهل الشركات، وذلك ممكن باستثناء الشركات التابعة من تعيين مقيم أصول أو مستشار استثمار من القرار المشار إليه.

هذا، وأبدى اتحاد شركات الاستثمار المشاركة والمساعدة في مرحلة مسودة القرار بأن يقدم لكم دراسة لتكلفة تطبيق الالتزام والجدوى ومقترحات خفض التكلفة، وذلك في مرحلة مسودة القرار وقبل إقراره.

P.O. Box: 27555 Safat, 13136 Kuwait
Mezzanine, Kuwait Chamber of Commerce & Industry Building, Kuwait City.
Tel.: +965 2228 0370 Fax: +965 2249 0091/2
E- mail: uic@unioninvest.org
www.unioninvest.org